مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة: الجلسة الـ35

البند 7 : مداخلة شفهية مشتركة

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

قدمتها: منى سابيلا

شكرا سيدي الرئيس،

خلال افتتاح الدورة الحالية للمجلس، وبمناسبة ذكرى مرور 50 عام على الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأرض الفلسطينية، ذكر المفوض السامي لحقوق الإنسان أنه طوال نصف قرن من "المعاناة الشديدة"، حرم الفلسطينيون من معظم حرياتهم الأساسية، وارتكبت بحقهم انتهاكات جسيمة بحسب القانون الدولي، أدانتها تقريبا جميع دول العالم.

هذا الاحتلال الذي "لانهاية له في الأمد القريب" حسبما صرح المقرر الخاص المعني بالأرض الفلسطينية المحتلة يشكل "وضعية حرجة "حسب تعبيره، تزيد من حدّتها الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من طرف إسرائيل، بما في ذلك العقاب الجماعي، والاستخدام المفرط للقوة، والقتل خارج نطاق القانون.

ففي القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل بشكل غير قانوني، تم تهجير الفلسطينيين قسريا من خلال سياسة إلغاء الإقامة وسياسات العقاب الجماعي للسكان . كما يمثل الاحتجاز التعسفي والتعذيب والقمع في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة واقعا يعيشه السكان المدنيون يومياً. وفي قطاع غزة، تتفاقم الأزمة الإنسانية على اثر 10 سنوات من تدابير العقاب الجماعي غير القانوني، والقصف الجماعي المنتظم، فضلاً عن ارتفاع معدل وفيات المرضى المحرمين من الوصول لمرافق العلاج الطبي المتاحة على بعد ساعات منهم.

في أكتوبر/ تشرين الأول 2015 قتل أكثر من 260 فلسطينيًا على يد القوات الإسرائيلية ويسوم عددا كبيرا من هذه الحالات شبهة القتل خارج نطاق القانون. بينما يظل الإفلات من العقاب سائدا ويستمر فشل نظام العدالة الإسرائيلي في إجراء تحقيقات مستقلة ونزيهة حول هذه الانتهاكات، وآلاف القضايا الأخرى في غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس.

التقرير الشامل التي صدر هذه الدورة أقر باستمرار إسرائيل في الإفلات من العقاب وغياب المساءلة، مسلطًا الضوء على تجاهل إسرائيل التام للتوصيات الجوهرية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي تقضي بضرورة امتثال

إســـرائيل لالتزامها بموجب القانون الدولي، إلا أن بعض الدول الأعضـــاء في هذا المجلس الموقر قد تم إقصـــائهم بنجاح عن االتزاماتهم بتعزيز وحماية حقوق الإنســـان والقانون الدولي، وذلك بالتشـــكيك في شـــرعية البند 7 من جدول الأعمال، والذي يعتبر أحد آليات حقوق الإنسـان القليلة المتاحة للفلسـطينيين على المسـتوى الدولي في ظل استمرار الاحتلال.

لقد أدت إستراتيجية إسرائيل القائمة على صرف الاهتمام عن البند 7 من جدول الأعمال، إلى ترسيخ ثقافة الإفلات من العقاب ومزيد من غياب المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي.

سيدي الرئيس، إن البند 7 لا يستهدف إسرائيل بذاتها، بل يعالج بشكل مشروع الاحتلال الإسرائيلي والقمع الناتج عنه خلال خمسة عقود. فإن كنا نتطلع يومًا لوقف هذا البند، فذلك لن يكون إلا إذا أصبح الاحتلال ماضيًا محله السرد التاريخي، لا حقيقة راهنة.

شكرا سيدي الرئيس.